

## تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي

## أولاً - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ٢١٠٠ (٢٠١٣)، الذي أنشأ المجلس بموجبه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وطلب إليّ فيه أن أوافيه بتقارير دورية مستكملة عن الحالة في مالي وعن تنفيذ ولاية البعثة. ويغطي هذا التقرير الفترة من ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٤ إلى ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٤.

## ثانياً - العملية السياسية

٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعثرت بشدة الجهود الرامية إلى المضي قدماً بالعملية السياسية نتيجة اندلاع اشتباكات مسلحة بين قوات الدفاع والأمن المالية والحركة الوطنية لتحرير أزواد ومعها الجماعات المسلحة المرتبطة بها في كيدال في الفترة بين ١٦ و ٢١ أيار/مايو. وقد جاء استئناف الأعمال العدائية بين السلطات المالية والجماعات المسلحة، التي وقّع جميعها على اتفاق واغادوغو الأولي المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣، ليلقي بشكوك حقيقية حول جدوى التدابير المتخذة حتى الآن لإجراء محادثات شاملة. وفي الوقت نفسه، تشير جذور هذه الاشتباكات وتدابيرها إلى أن تنفيذ الاتفاق الأولي هو المسار الحتمي للخروج من الأزمة. ويفرض اتفاق وقف إطلاق النار الذي توصلت إليه الأطراف في ٢٣ أيار/مايو، بوساطة محمد ولد عبد العزيز، رئيس موريتانا ورئيس الاتحاد الأفريقي، وممثلي الخاص، على الطرفين التزاماً بالعودة إلى الاتفاق الأولي والاستئناف الفوري للمفاوضات بمساندة الشركاء الدوليين.

٣ - واندلعت المواجهات المسلحة في مدينة كيدال حينما كان يزورها رئيس الوزراء موسى مارا. وقبل زيارة رئيس الوزراء، كان ممثلي الخاص وشركاء دوليون آخرون قد نبهوا



الحكومة إلى أن نجاح هذه الزيارة يستوجب إجراء استعدادات سياسية وأمنية مكثفة. وبناء على طلب الحكومة، قدمت البعثة الدعم في التحضير للزيارة بنقل رجال الدرك الماليين بالطائرات إلى كيدال وتعزيز وجود وحدات الشرطة المشكلة والوحدات العسكرية التابعة لها. ونسقت البعثة الاستعدادات الأمنية مع السلطات المالية وعملية سيرفال العسكرية التي تقودها فرنسا. واندلعت مظاهرات في كيدال ضد الزيارة المقررة عشية وصول رئيس الوزراء. وفي صباح يوم ١٧ أيار/مايو، تبادل عناصر من قوات الدفاع والأمن المالية إطلاق الرصاص مع عناصر من الحركة الوطنية لتحرير أزواد بصورة متقطعة في محيط محافظة كيدال. وزار رئيس الوزراء معسكر قوات الدفاع والأمن ثم واصل جولته داخل المحافظة التي ازداد فيها الوضع الأمني تدهورا. وأضرمت النيران في المحافظة وأسرت قوات الحركة والمجلس الأعلى لوحدة أزواد عناصر من قوات الدفاع والأمن والسلطات الحكومية. ورجع رئيس الوزراء إلى المعسكر نفسه في كيدال، بدعم من أفراد نظاميين تابعين للبعثة ثم نقلته طائرة عمودية تابعة للبعثة إلى غاو صباح يوم ١٨ أيار/مايو. ووصفت الحكومة في بيانها الصادر مساء ١٧ أيار/مايو الأحداث التي شهدتها كيدال بأنها "إعلان حرب" وتعهدت "بأنها سترد على ذلك ردا مناسباً". وأدانت الحكومة مقتل ثمانية مدنيين في المحافظة، من بينهم ستة موظفين مدنيين، ودعت إلى تشكيل لجنة تحقيق دولية لإثبات الحقائق. وأصدرت الحركة من جانبها بيانات زعمت فيها أن قوات الدفاع والأمن هي التي تسببت في اندلاع القتال وأن الحركة تصرفت من منطلق الدفاع عن النفس.

٤ - وخلال ليلة ١٧ إلى ١٨ أيار/مايو، توسطت البعثة وعملية سيرفال لوقف إطلاق النار بين الطرفين. ومع ذلك، واصل كلا الجانبين حشد التعزيزات وفي ٢١ أيار/مايو شنت قوات الأمن والدفاع المالية هجوماً على كيدال باستخدام الأسلحة الثقيلة. وصدت الجماعات المسلحة هجمات القوات الحكومية التي تكبدت خسائر فادحة وانسحبت من مواقعها. وبحلول ٢٦ أيار/مايو، كانت هذه القوات قد انسحبت من كيدال ومن عدة بلدات أخرى في الشمال الشرقي. وأحكمت الحركة سيطرتها على معسكر قوات الدفاع والأمن في كيدال واستولت على كميات كبيرة من المعدات التي تركتها القوات عند رحيلها. وتولت البعثة إجلاء الجرحى من أفراد قوات الدفاع والأمن والمدنيين وتقديم الإسعافات الطبية لهم، وتعاونت مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الترتيب لإطلاق سراح الأسرى. ولجأ جنود قوات الدفاع والأمن إلى قواعد البعثة في كيدال ومدن شمالية أخرى.

٥ - ولا يزال عدد ضحايا هذه المواجهات غير مؤكد، لكن البعثة تيقنت من مقتل ٤١ شخصا، من بينهم ٨ مدنيين (منهم ٦ موظفين مدنيين) و ٣٣ شخصا من أفراد قوات الأمن والدفاع.

٦ - وأدان المجتمع الدولي أعمال العنف فور وقوعها. وأظهرت المساعي والتصريحات المختلفة وجود إجماع دولي على دعم جهود الدولة لاستعادة سلطتها وسيادتها بالكامل على كافة أراضي مالي. وفي الوقت نفسه، أكد جميع الأطراف الدولية الفاعلة على ضرورة الوقف الفوري للأعمال العدائية والعودة إلى العملية السياسية. وبفضل الوساطة التي اضطلع بها رئيس الاتحاد الأفريقي بمساندة ممثلي الخاص، توصل الطرفان إلى اتفاق رسمي لوقف إطلاق النار في ٢٣ أيار/مايو.

٧ - وقد سبق وقوع أحداث كيدال تطورات سياسية هامة من بينها استقالة رئيس الوزراء عمر تاتام لي في ٥ نيسان/أبريل. وفي خطاب استقالته الذي نشرته وسائل الإعلام، أشار السيد لي إلى أمورٍ وصفها بأنها جوانب قصور في عمل الحكومة أحبطت قدرته على التصدي للتحديات الرئيسية التي تواجه البلد وأعاقته عن الإسراع بتنفيذ الإصلاحات التي كانت الحاجة ماسة إليها لتحسين أداء الحكومة. وبادر إبراهيم بوبكر كيتا، رئيس مالي، إلى تعيين موسى مارا، المرشح الرئاسي السابق والعضو بحزب يليما ذي الأقلية البرلمانية، رئيسا للوزراء.

٨ - وفي ١١ نيسان/أبريل، شكّل رئيس الوزراء مارا حكومة ضمت ٣١ وزيرا من بينهم ٥ وزيرات، و ٢٣ وزيرا منهم هم من أعضاء حزب التجمع من أجل مالي الذي ينتمي إليه الرئيس. واحتفظ عدد من الوزراء بمناصبهم، من بينهم وزير العدل ووزير الداخلية والأمن. وكُلّف الذهبي ولد سيدي محمد، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في الحكومة السابقة، بتولي وزارة المصالحة الوطنية، وعُيّن عبد الله ديوب وزيرا للشؤون الخارجية والتكامل الأفريقي والتعاون الدولي.

٩ - وفي ٢٩ نيسان/أبريل، ألقى رئيس الوزراء مارا خطابه الافتتاحي أمام الجمعية الوطنية وقدم خطة عمل الحكومة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٨. وفي ٢ أيار/مايو، أقر أعضاء البرلمان خطة عمل الحكومة بعد مناقشتها. وحدد رئيس الوزراء مارا أولويات حكومته في إحياء عملية السلام، والمصالحة الوطنية، ووضع أحزاب المعارضة. وأعلن أن الحكومة تعتزم النظر في إعادة تنظيم الأقاليم.

## الحوار والمصالحة

١٠ - في ٢٢ نيسان/أبريل، عين الرئيس كيتا رئيس الوزراء السابق موديو كيتا ممثلاً سامياً له للحوار الشامل بين المالين وعهد إليه بمسؤولية الإشراف على محادثات السلام بين الحكومة والحركات المسلحة انطلاقاً من خريطة الطريق التي يتعين وضعها واتفق جميع الأطراف عليها. ومنذ تعيين كيتا ممثلاً سامياً، أجرى مشاورات مع الأطراف الفاعلة الوطنية والدولية بشأن عملية السلام. غير أن الفترة المشمولة بالتقرير لم تشهد أي تقدم ملموس في اتجاه وضع مشروع خريطة طريق لحوار شامل على النحو الذي كان مقرراً خلال حلقات العمل غير الرسمية التي يسرت البعثة عقدها في شباط/فبراير وآذار/مارس وشاركت فيها الحكومة والسلطات المحلية وفصائل المجتمع المدني والجماعات المسلحة.

١١ - وفي الفترة من ٢٩ نيسان/أبريل إلى ٢ أيار/مايو، عقدت الحركة الوطنية لتحرير أزواد مؤتمرها العام في كيدال. وفي بيانها الختامي، أعربت عن قلقها إزاء بطء تنفيذ الاتفاق الأولي ولكنها أكدت مجدداً أنها ملتزمة به، وأبدت من جديد استعدادها للمشاركة في حوار سياسي يرعاه المجتمع الدولي. وعبرت الحركة أيضاً عن استعدادها للتعاون مع غيرها من الحركات والمنظمات. وعقد المجلس الأعلى لتحرير أزواد مؤتمراً عاماً في كيدال يومي ١٢ و ١٣ أيار/مايو لاستعراض الخيارات التي من شأنها حل الأزمة وأقر بياناً ختامياً أعرب فيه من جديد عن حرصه على تنفيذ الاتفاق الأولي ودعا الحكومة إلى بدء الحوار من غير شروط مسبقة. وأعرب المجلس أيضاً عن ثقته في الوسيط الذي سيختاره المجتمع الدولي للحوار وثقته في أنه سيقف فيه موقفاً محايداً.

١٢ - وفي ٢٤ نيسان/أبريل، التقى وزراء من الجزائر وبوركينا فاسو ومالي والنيجر في الجزائر لمناقشة الاستقرار والأمن الإقليميين، بما في ذلك التنفيذ الكامل للاتفاق الأولي. وخلال الاجتماع، شددت السلطات المالية على أنه يتعين، دون تأخير، تهئية الظروف المواتية لبدء الحوار بين المالين وكررت طلبها إلى الحكومة الجزائرية مواصلة الاضطلاع بدور رئيسي في هذا الصدد. ورحب البيان الختامي الصادر عن الاجتماع بالمبادرة الجزائرية الرامية إلى تحقيق الانسجام في مواقف الجماعات المسلحة قبل أن تبدأ مفاوضاتها مع الحكومة. واتفق المشاركون أيضاً على مواصلة جهودهم لتمهيد الطريق لعقد محادثات شاملة.

١٣ - وعقب اعتماد البرلمان لمشروع قانون إنشاء لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة في ٢٠ آذار/مارس، أعلنت وزارة المصالحة الوطنية التزامها بتعيين المفوضين في المستقبل من خلال إجراءات تكفل التمثيل الجغرافي والإثني. بيد أنه حتى الآن لم تشكل اللجنة ولم تطرح اقتراحات محددة بشأن إجراءات الاختيار.

## ثالثا - الأمن والاستقرار

### ألف - الحالة الأمنية

١٤ - أسفرت الأحداث السابق بيانها في الفقرات من ٢ إلى ٥ عن تفاقم الحالة الأمنية في مالي المتدهورة فعلا. وقبل اندلاع الأعمال العدائية في كيدال، أدى التأثير المتواصل للجماعات مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا إلى تزايد كبير في عدد الهجمات غير المتناظرة التي تتعرض لها قوات الأمن المالية والبعثة وعمليات سيرفال. وشهدت مناطق كيدال وغاو وتمبوكتو هجمات بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وهجمات صاروخية غير مباشرة استهدفت أفراد ووحدات عملية سيرفال والقوات المالية والبعثة. وسُجلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير ست هجمات صاروخية و ١١ هجوما بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وجرح سبعة أفراد تابعين لقوات الأمن والدفاع في هذه الهجمات، بينما قتل جندي واحد من عملية سيرفال وأصيب ثلاثة جنود آخرين في هجمتين وقعتا في ١٢ نيسان/أبريل و ٧ أيار/مايو. وأصيب سبعة من أفراد حفظ السلام تابعين للبعثة في حوادث منفصلة وقعت في ٣٠ آذار/مارس و ٢٣ نيسان/أبريل و ١٣ أيار/مايو.

١٥ - ووردت خلال الفترة المشمولة بالتقرير بلاغات بأن مدنيين تلقوا تهديدات بالانتقام منهم بسبب تعاونهم مع المجتمع الدولي، وبوقوع اغتيالات استهدفت مُخَبِّرِينَ يعملون زعما لصالح قوات الأمن والدفاع المالية. وفي ٨ و ٩ نيسان/أبريل، وزع مقاتلون يُزعم أنهم ينتمون للقاعدة منشورات باللغة العربية على سكان زويرا وضويا في إقليم تمبوكتو، يحذرونهم فيها من عواقب التعاون مع "فرنسا وحلفائها". وفي ٢٠ نيسان/أبريل، هاجمت عناصر يُشتبه في انتمائها لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي موقعا تسيطر عليه الحركة في منطقة تلهنداك بإقليم كيدال. وفي ٢ أيار/مايو، أطلق الرصاص على رجل في الستين من عمره في بلدة كيدال بسبب تعاونه المزعوم مع عملية سيرفال والقوات المالية. وتعرض أنصار الجماعات المسلحة المتطاحنة في شمال مالي، ولا سيما أعضاء الحركة الوطنية لتحرير أزواد، لأعمال عدائية مماثلة.

١٦ - وفي ٢٢ نيسان/أبريل، أعلنت حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا عن وفاة الرهينة الفرنسية غيلبرتو رودريغز ليال الذي كان قد اختُطف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، دون تحديد ملابس وفاته. وفي ١٧ نيسان/أبريل، وأثناء تنفيذ عملية سيرفال في منطقة تمبوكتو، أُطلق سراح أربعة من موظفي اللجنة الدولية للصليب الأحمر وشخص خامس يعمل في مجال تقديم المعونة، كانت الحركة قد أعلنت أنها اختطفتهم في

٨ شباط/فبراير. ولا يزال احتمال التعرض للاختطاف كبيرا، ولا سيما في المناطق الشمالية، وعلى امتداد الحدود الموريتانية.

١٧ - وتواصل الجماعات الإرهابية والجماعات المسلحة التحرك والعمل في الشمال، وبتزايد حضورها في منطقة أدرار ديزيفوغاس الجبلية الواقعة شمال كيدال، فتشكل تهديدا كبيرا على المدنيين وعلى تنفيذ الولايات والعمليات الإنسانية، وذلك بتهديدها أفراد البعثة والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وإعاقة تحركاتهم. وفي ٣٠ آذار/مارس، اصطدمت قافلة لوجستية تابعة للبعثة المتكاملة بجهاز متفجر يدوي الصنع على الطريق الذي يربط بين أنسونغو وميناكا في منطقة غاو. وفي ٧ نيسان/أبريل، انفجر جهاز متفجر يدوي الصنع في ميناكا بالقرب من مخيم البعثة. وكان الجهاز يعمل بالتحكم عن بُعد، الأمر الذي يبين تحسن الأساليب التكتيكية التي يتبعها المتمررون ويؤكد الخطر الذي يتعرض له موظفو الأمم المتحدة والعاملون في مجال المساعدات الإنسانية.

١٨ - وفي ٢٣ نيسان/أبريل، أدى انفجار لغم أرضي في المنطقة المحيطة بمهبط الطائرات في كيدال إلى تعرض أحد حفظة السلام التابعين للبعثة لإصابة خطيرة، وإلى حدوث تلفيات في مركبته. وعلقت طائرات الأمم المتحدة رحلاتها إلى كيدال بشكل مؤقت، الأمر الذي عرقل بشدة تقديم الدعم المباشر وإمكانية الوصول إلى هذه المنطقة. وفي ٣٠ نيسان/أبريل، عُثر على جهاز يعمل بالتحكم عن بُعد على مسافة ٣٠٠ متر خارج مخيم البعثة في كيدال. وكذلك تسببت الهجمات التي استخدمت فيها أجهزة متفجرة يدوية الصنع في إصابات بين المدنيين. فقد قُتل مدنيان في ٣ أيار/مايو عندما دمرّ جهاز متفجر يدوي الصنع مركبتهما بالقرب من أغيلهوك. ولم تسبب الصواريخ في وقوع إصابات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولكنها سقطت في منطقة البعثة وعلى مقربة منها وفي مواقع مدنية من بينها مجمع مدرسة خال جنوب مدينة غاو في ٨ أيار/مايو، وموقع في وسط مدينة غاو في ١٤ نيسان/أبريل.

١٩ - وتلقت البعثة بلاغات موثوقة عن وقوع اشتباكات مسلحة ضمن الجماعات المسلحة وفي ما بينها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ووقعت اشتباكات بين عناصر من الحركة العربية الأزوادية يومي ٢٩ و ٣٠ نيسان/أبريل في منطقة تقع بين ليري وليريب، بالقرب من الحدود الموريتانية، مما أسفر حسب البلاغات عن مقتل ما لا يقل عن ثلاثة من أعضاء الحركة. وكذلك أفادت البلاغات بوقوع اشتباكات بين عناصر من الحركة العربية الأزوادية والحركة الوطنية لتحرير أزواد شرق بوريم في منطقة غاو.

٢٠ - ولا يزال من مصادر القلق الشديد في شمال مالي وفي المنطقة الأوسع لدلتا نهر النيجر أعمال اللصوصية والتحرش التي تقوم بها جماعات مسلحة ومسلحون مجهولون، ويشمل ذلك

حسب التقارير ما تقوم به ميليشيات الدفاع عن النفس. ودفعت عمليات السطو المتكررة في بلدة كيدال رجال الأعمال المحليين إلى إنشاء جماعة حماية أهلية تضم ١٢ حارسا غير مسلحين لضمان أمن السوق. وأثرت أعمال قطع الطرق أيضا على البعثة المتكاملة، ولا سيما في منطقة كيدال. وفي ٢١ نيسان/أبريل، هاجم أفراد مسلحون شاحنة مستأجرة لحساب البعثة على الطريق بين أنيفيس وكيدال، وفي ٢٢ نيسان/أبريل، هاجم أفراد مسلحون شاحنات تنقل المؤن إلى البعثة المتكاملة، على مسافة ٥٠ كيلومترا جنوب تيساليت، حيث سرقوا بضائع وأغذية وماء، غير أنهم لم يتسببوا في إصابات أو أضرار.

## باء - الإجراءات المتعلقة بالألغام

٢١ - واصلت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام مسح المناطق الملوّمة ذات الأولوية في وسط وشمال مالي وقامت بإزالة الألغام منها وتعليمها، وذلك من أجل تقليل المخاطر التي تشكلها المتفجرات على العائدين والجماعات المتضررة من النزاع إلى أقل حد ممكن. وحتى أيار/مايو ٢٠١٤، جرى مسح ٨٤٣ قرية. وتم تحديد ٨٣ منطقة باعتبارها مناطق خطيرة وجرى تدمير ١ ٢٥٠ قطعة ذخيرة غير منفجرة و ٤٥ ٢٧٠ قطعة من ذخيرة الأسلحة الصغيرة. وقدمت التوعية بالمخاطر إلى ١٧ عاملا في المجال الإنساني يعملون في المناطق الملوّمة. وواصلت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام تقديم الدورات التدريبية للتوعية بالمتفجرات لفائدة أفراد البعثة من العسكريين والشرطة والمدنيين بما في ذلك وحدات إبطال الذخائر المتفجرة، كما استفاد منها أيضا أفراد قوات الدفاع والأمن المالية. واستجابة لطلب من وزارة الدفاع ووزارة الداخلية والأمن في مالي، تقوم دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام بالتخلص من مخزون قدره ٦٠ طنا من الذخائر القديمة والمتهية الصلاحية، بما في ذلك ٨٥ قذيفة سطح - جو، تهدد جميعها بخطر حوادث الانفجار العرّضي.

## جيم - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٢٢ - في ١٤ آذار/مارس، اتفقت الحكومة والجماعات المسلحة، باستثناء الحركة الوطنية لتحرير أزواد، على سبل تنفيذ الطرائق العملية لتجميع القوات التي وُضعت في ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٤. وكخطوة أولى، عينت كافة الجماعات المسلحة المشاركة ممثلين لأفرقة استطلاع المواقع وخطية تنسيق العمليات. وفي ٣ نيسان/أبريل، بدأت أفرقة استطلاع المواقع عملية تحديد مواقع تجميع ذات أولوية في منطقتي كيدال وغاو. وبالإضافة إلى موقع آغهارايوس كيون (الواقع على مسافة ٤٢ كيلومترا من كيدال)، حيث بدأ البناء في إطار مشروع قيمته ٣ ملايين دولار ممّول من صندوق بناء السلام، أجري مسح قائم على

الاعتبارات القانونية واللوجستية والأمنية لـ ٨ من أصل ١٥ موقعا إضافيا محتملا اقترحتها الجماعات المسلحة. وسيقدم تقرير إلى اللجنة التقنية المختلطة المعنية بالأمن من أجل التحقق النهائي من صلاحية المواقع بمجرد الانتهاء من عملية تحديدها. غير أنه بالنظر إلى استئناف القتال بين قوات الدفاع والأمن المالية والجماعات المسلحة التي تقودها الحركة الوطنية لتحرير أزواد، أوقفت عمليات إيصال الأغذية إلى مواقع التجميع الأولي، في انتظار اتخاذ اللجنة التقنية المشتركة للأمن قرارا بمواصلة هذه العمليات. وعلى إثر القتال الذي نشب مؤخرا في كيدال، حيث كانت صفوف مقاتلي الحركة الوطنية لتحرير أزواد والمجلس الأعلى لوحدة أزواد تضم أولئك المشاركين في التجميع الأولي الذين يحصلون على المساعدة الغذائية من البعثة، تعترم البعثة مواصلة تشييد مواقع التجميع الإضافية، بعد أن يجدد الطرفان التزامهما بالتجميع بما يشمل خطته التقنية. وتواصل البعثة تواصلها مع الحكومة بشأن الخطوات التالية من عملية التجميع، وبشأن إنشاء لجنة وطنية لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ووضع برنامج وطني شامل قبل أن تبدأ المحادثات الشاملة للجميع.

## رابعاً - إعادة بسط سلطة الدولة

٢٣ - قبل أن تُستأنف الأعمال القتالية في الشمال، كان ما مجموعه ١٦١ من حكام المحافظات ونوابهم قد عادوا إلى مناطق غاو، وكيدال، وموبتي، وتمبوكتو. وفي موبتي أعيد تكليف ٩٩ في المائة من مسؤولي الدولة؛ وكانت النسبة في غاو وتمبوكتو ٥٠ في المائة؛ وقدرت نسبة إعادة التكليف في كيدال، حتى الأحداث الأخيرة، بنحو ٢٠ في المائة. ولم يلتحق سوى عدد قليل من أفراد الدرك وضباط الشرطة بمواقع عمل خارج المدن الرئيسية، بسبب الافتقار إلى الأمن والسبب التحتية والموارد، ولبطء وتيرة الأنشطة الاجتماعية - الاقتصادية. وقتل ستة أعضاء في السلطات المحلية في الأحداث الأخيرة التي وقعت في كيدال، ووردت تقارير بأن ممثلين عن الإدارة تركوا أماكن خدمتهم في الشمال.

## ألف - إصلاح قطاع الأمن

٢٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرزت الحكومة تقدما، بدعم من الأمم المتحدة والشركاء الرئيسيين، في وضع رؤية إطار وطني لإصلاح قطاع الأمن، وإنشاء آلية للتنسيق، وتقييم فرص جمع الأموال عن طريق الفريق العامل المتعدد التخصصات المعني بإصلاح قطاع الأمن، والذي أنشئ في وقت سابق من عام ٢٠١٤. وتقوم الحكومة باستعراض المقترحات المتعلقة بإطار عملية الإصلاح، وكذلك بآلية التنسيق، وذلك بهدف تنظيم حلقتي عمل عن

رد الحقوق لفائدة السلطات الوطنية والمجتمع المدني، وعقد مؤتمر وطني عن إصلاح قطاع الأمن في الأشهر المقبلة.

٢٥ - وفي الوقت نفسه، يقوم الشركاء الدوليون، ومن بينهم بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في مالي والجهات الفاعلة الثنائية الرئيسية والبعثة، بمناقشة السبل الكفيلة بتعزيز تنسيق الجهود الدولية دعماً لإصلاح قطاع الأمن. وأجرت البعثة مشاورات مع البرلمان ومنظمات المجتمع المدني الرئيسية بشأن المسائل المتعلقة بتعزيز الملكية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن والرقابة الديمقراطية على المؤسسات الأمنية.

٢٦ - وبناء على طلب وزارة الداخلية والأمن في مالي بدأ عمل آليات التنسيق مع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتقوية الحدود. وقامت شرطة الحدود والدرك في مالي، بالاشتراك مع البعثة، بإجراء تقييم أمني للحدود في لايبانغا على الحدود مع النيجر، وفي ليري على الحدود الموريتانية، في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٤.

#### باء - مؤسسات إنفاذ القانون والعدالة والمؤسسات الإصلاحية

٢٧ - قبل التطورات الأخيرة في الشمال، استمرت عمليات إعادة تكليف السلطات القضائية وإصلاح مرافق القضاء والسجون في الشمال. وكانت المحاكم في بوريم، وغاوا، وغورما - رارهوس، ونيافونكه، وتمبوكتو تقوم بعملها، وكذلك السجون في دوينتزا، وغاوا، وغورما - رارهوس، وتمبوكتو، ويوارو، ولكن لا يزال يتعين تقييم أثر الأعمال العدائية التي جرت مؤخراً.

٢٨ - ولا تزال المعوقات المتصلة بانعدام الأمن وعدم كفاية البنى التحتية والقصور في تدريب الموظفين وعدم كفاية القدرات المالية والإدارية تعرقل إعادة فتح المزيد من المحاكم والسجون وتعيق عمليات ما تم فتحه منها بالفعل. وبينما يجري جمع الأموال لمقترح مشروع بقيمة ١٧ مليون دولار، بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبعثة عدة أنشطة لإصلاح محكمة تمبوكتو؛ والمحكمة ومقر المحافظة ومقر المحافظة الفرعي في نيافونكه؛ ومقر المحافظة ومقر المحافظة الفرعي في كيدال. وفي ٧ أيار/مايو، قامت وزارة العدل وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهولندا بتوقيع اتفاق من أجل إصلاح ١١ محكمة ومساكن للقضاة. وقدمت البعثة الدعم من أجل تفعيل المحاكم في الشمال عن طريق توفير التدريب والمشورة والمشاريع ذات الأثر السريع. وقبل وقوع التطورات الأخيرة في كيدال، تعرقلت إعادة فتح السجن ومحكمة قاضي الصلح بسبب سيطرة الحركة الوطنية لتحرير أزواد على مؤسسات العدالة والسجون.

٢٩ - وقبل ١٦ أيار/مايو، كان هناك ما مجموعه ٢٠٢٦ فردا من الدرك وضباط الشرطة منتشرين في الشمال، مقارنةً بـ ٤٦٩ فردا تم نشرهم قبل الأمانة في عام ٢٠١٢، الأمر الذي يعكس سياسة السلطات المالية في نقل مسؤوليات إنفاذ القانون وحفظ النظام من القوات المسلحة إلى مؤسسات إنفاذ القانون. وقام ٢٢ فردا من شرطة البعثة بتدريب ٨٩٧ فردا من ضباط الشرطة والدرك خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقدمت البعثة أيضا التدريب في مجال حقوق الإنسان، وهي بصدد التعاون مع هيئة الدرك من أجل إدراج التدريب في مجال حقوق الإنسان ضمن مناهجها التدريبية. وجرى نشر ٩٠ ضابطا إضافيا من الشرطة والدرك الوطنيين من أجل تعزيز الأمن في الفترة التي ستتم خلالها زيارة رئيس الوزراء إلى كيدال.

## خامسا - حماية حقوق الإنسان

### ألف - حقوق الإنسان

٣٠ - في أعقاب التطورات التي وقعت مؤخرا، أُرسِل إلى كيدال في ٢٣ أيار/مايو فريق تحقيق خاص معني بحقوق الإنسان، للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت مؤخرا ويُعتقد ارتباطها بالقتال بين القوات الحكومية والجماعات المسلحة. وفي ٢٤ أيار/مايو، سُمح للفريق بالوصول إلى المحتجزين لدى الحركة الوطنية لتحرير أزواد البالغ عددهم ١٣ محتجزا، وإلى المحتجزين لدى المجلس الأعلى لوحدة أزواد البالغ عددهم ٣٢ محتجزا، وهم محتجزون منذ ٢١ أيار/مايو ٢٠١٤، في أعقاب الاشتباكات التي وقعت في كيدال مع القوات المسلحة المالية. ولم يبلغ عن أي حالات لسوء المعاملة.

٣١ - ولا تزال حالة حقوق الإنسان في مالي تتسم بالهشاشة، في الوقت الذي تواصل فيه البعثة توثيق الانتهاكات والتجاوزات المتعلقة بحقوق الإنسان التي ترتكبها قوات الدفاع والأمن المالية والجماعات المسلحة في المناطق الشمالية. وفي ١٦ نيسان/أبريل في غاو، أطلقت قوات الدفاع والأمن المالية النار على أحد رعاة الماشية الطوارق مما أسفر عن مقتله أثناء رعيه لماشيته. وألقت السلطات المالية القبض على جندي ويجري التحقيق في هذا الصدد. وفي موبتي، ألقى القبض على رجل ينتمي إلى جماعة دوغون الإثنية خلال ليلة ١١ إلى ١٢ نيسان/أبريل، وتوفي نتيجة للمعاملة السيئة التي تلقاها من شرطة مالي. ولم تفتح السلطات المالية بعد تحقيرا في هذه القضية.

٣٢ - وأُحرز تقدم في محاكمة أعضاء المجلس العسكري السابق. فقد صدرت لوائح اتهام بحق ٢١ من كبار أفراد الجيش والأجهزة الأمنية، واحتجزوا ريثما تتم محاكمتهم فيما يتعلق

بالحالات اختفاء وعمليات إعدام بإجراءات موجزة لـ ٢٥ جنديا في أعقاب الانقلاب المضاد في نيسان/أبريل ٢٠١٢. وفي ٢٢ نيسان/أبريل، مثل الجنرال أمادو هايا ساناغو ومحاموه أمام قاض بتهم التواطؤ في الخطف. وبعد الاستجواب، عُدِّلت التهمة إلى التواطؤ في الخطف والقتل. إلا أنه لم يحرز تقدم في القضايا الأقل بروزا.

## باء - حماية المدنيين

٣٣ - ليس المدنيون هم المستهدفون تحديدا بالاشتباكات المسلحة المستمرة في المناطق الشمالية. غير أن هذه الاشتباكات وانعدام الأمن بوجه عام في الشمال تؤثر تأثيرا كبيرا على حرية تنقل الأشخاص، وتحد من الفرص الاقتصادية العادية، وتؤدي، في بعض الحالات، إلى سقوط ضحايا في صفوف المدنيين.

٣٤ - وتواصل البعثة وضع استراتيجية متكاملة بشأن حماية المدنيين. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى إضفاء الطابع الرسمي على تدابير الاستجابة المتخذة في إطار من التنسيق الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة، استنادا إلى تحليل شامل للمخاطر ومواطن الضعف في جميع أنحاء المناطق الشمالية. ونتيجة لذلك، سيتم إنشاء أفرقة حماية مشتركة على الصعيد الميداني، إلى جانب آليات التنسيق اللازمة للربط بين جميع الجهات الفاعلة في مجال الحماية، سواء في البعثة أو مجموعة الحماية.

٣٥ - واستمر التوتر والعنف في ما بين الجماعات الإثنية وفي داخل هذه الجماعات في المناطق الشمالية. وفي إطار الإنذار والاستجابة المبكرين، أوفدت البعثة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ١٤ بعثة من بعثات تقييم الحماية إلى المناطق المعرضة للخطر التي يُحتمل فيها اندلاع أعمال عنف قبلي.

## جيم - حماية الطفل

٣٦ - منذ تقريرنا السابق (S/2014/229)، لم تُسجَل أي حالات جديدة لأطفال محتجزين بسبب ارتباطهم المزعوم بالجماعات المسلحة. وما زال سبعة أطفال محتجزين في باماكو، في حين تم الإفراج عن طفلين. وتوالي البعثة بذل المساعي لدى السلطات المالية من أجل الإفراج عنهم.

٣٧ - وتسعى البعثة المتكاملة حاليا إلى تأهيل وإعادة إدماج صبيين أفيد بارتباطهما بالجماعات المسلحة، وقد أسرتهما عملية سيرفال خلال عملية عسكرية في نيسان/أبريل وسلمتهما إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) واللجنة الدولية للصليب الأحمر، في

حين لا يزال تسعة أطفال في مركز المرور العابر والرعاية الذي تديره اليونيسيف في انتظار لم شملهم بأسرهم.

## دال - العنف الجنسي المتصل بالتراعات

٣٨ - يفيد متطوعون ومنسقون من المجتمعات المحلية في موبتي وباماكو بأن توافد ضحايا العنف الجنسي والجنساني طلبا للحصول على الخدمات ما زال مستمرا. غير أن خدمات الدعم الطبي والنفسي لا تُتاح مجّانا لهؤلاء الضحايا بين السكان المشردين في باماكو أو موبتي. أما الخدمات المتاحة في مناطق غاو وكيدال وتمبوكتو فهي محدودة جدا. وتوجد حاجة ماسة إلى المساعدة الطبية والنفسية - الاجتماعية والقانونية.

## سادسا - الإنعاش المبكر والتنمية

٣٩ - وسّعت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري نطاق برامج الإنعاش للمناطق الشمالية من أجل دعم أنشطة الإنعاش والاستقرار. وتتواصل الجهود الرامية إلى إنجاز المشاريع السريعة الأثر بتعاون وثيق مع المنظمات الوطنية والدولية، وهي تشمل مجالات مثل إصلاح المباني الإدارية وتقديم الدعم إلى التعاونيات المحلية وتحسين فرص حصول السكان على المياه.

٤٠ - وإضافة إلى مشروع التجميع في كيدال البالغة قيمته ٣ ملايين دولار، فقد وافقت على طلب مالي في ٢ نيسان/أبريل المصادقة على أحقيتها في الحصول على تمويل من خلال صندوق بناء السلام. وهذا يوفّر مبلغا إضافيا قدره ٧ ملايين دولار للبعثة وللوكالات والصناديق والبرامج من أجل دعم أنشطة توطيد السلام في أربعة مجالات رئيسية، وهي: الحوار الوطني والمصالحة، والأمن والعدالة، وإعادة بسط سلطة الدولة وتطبيق أسلوب حكم شامل للجميع، وإعادة إدماج النازحين واللاجئين. ومن التطورات الرئيسية في مجال هئية بيئة مؤاتية للأنشطة الإنمائية شق طريق من سيغو إلى كيدال، بتمويل من الاتحاد الأوروبي، دُشن في ١٦ أيار/مايو، وهو يربط مناطق كانت معزولة بشدة فيما مضى.

٤١ - وواصلت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) أنشطتها المتعلقة بالتأهيل وإعادة الإعمار في غاو وتمبوكتو. وفي ٣٠ نيسان/أبريل، تم الانتهاء من إعادة بناء ضريح مسجد جينغاربير في تمبوكتو. كما قدمت البعثة الدعم لوزارة الثقافة في وضع قائمة جرد للتراث الثقافي غير المادي في المناطق الشمالية الأربع.

## سابعاً - الحالة الإنسانية

٤٢ - في نهاية نيسان/أبريل، كان ٣,٦ ملايين شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي، بمن فيهم ١,٥ مليون شخص ممن تضرروا بشدة (نصفهم في مناطق غاو وكيدال وموبيي وتمبوكتو). وطالما عاجلت السلطات الوطنية الأزمة الغذائية بشكل استباقي بدعم من الشركاء في المجال الإنساني. وأنشأت السلطات لجنة مراقبة الأمن الغذائي المكوّنة من السلطات الوطنية والجهات الفاعلة الإنسانية من أجل تحسين التخطيط والتنسيق. ولا يزال سوء التغذية يؤثر تأثيراً خطيراً على الفئات الأضعف، حيث يتعرض ٤٩٦ ألف طفل دون سن الخامسة في عام ٢٠١٤ لخطر الوفاة بمعدل يفوق المعدل المعتاد بثلاثة إلى تسعة أضعاف. ويُتوقع أن يرتفع عدد من يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد إلى ١,٩ مليون نسمة بحلول حزيران/يونيه. وتسعى الجهات الفاعلة الإنسانية، من خلال خطة الاستجابة الاستراتيجية المشتركة التي وضعتها، إلى توفير مبلغ ٧٧ مليون دولار في عام ٢٠١٤ من أجل التدخلات في مجال التغذية، ومبلغ ٢٥٥ مليون دولار للتدخلات في مجال المعونة الغذائية والأنشطة الزراعية. وفي ١٣ أيار/مايو، لم يكن قد توفر التمويل لهذين القطاعين سوى بنسبة ٩ و ٢١ في المائة على التوالي.

٤٣ - ويستمر عدد المشرّدين داخليا في مالي في التناقص. فوفقاً لمصفوفة تتبع التشرّد التي وضعتها المنظمة الدولية للهجرة في نيسان/أبريل ٢٠١٤، بلغ عدد المشرّدين داخليا قرابة ١٣٨ ألف شخص، مقارنة بعددهم البالغ ٣٥٠ ألف شخص في ذروة التشرّد. إلا أنه يُسجل حالياً أيضاً تنقل جيئة وذهاباً وتشرّد ثانوي (أشخاص عائدون إلى مراكز حضرية، لا إلى ديارهم في المناطق الريفية). وهذه العوامل لها آثار على الأمن وعلى إمكانية الحصول على التعليم والأراضي وحقوق الملكية. وفي ٨ أيار/مايو، كانت بوركينافاسو وموريتانيا والنيجر لا تزال تستضيف حوالي ١٤٠ ألف شخص من اللاجئين الماليين المسجّلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مقارنة بعددهم البالغ ١٧٧ ألف في ذروة التشرّد. ويضع اتفاق ثلاثي أبرم بين المفوضية ومالي والنيجر في ٣ أيار/مايو الأساس للمساعدة في إعادة اللاجئين إلى ديارهم.

٤٤ - ولا يزال تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية محدوداً في مناطق العودة، مما يحول دون ديمومة العودة، ويزيد من احتمال نشوب توترات قبلية. وينطبق ذلك بوجه خاص على الحصول على المياه، الذي يزداد صعوبة بعد عدة أشهر من دخول موسم الجفاف، والذي أصبح بالفعل مصدراً للتوترات. وقد بدأ حالياً تشغيل جميع المراكز الصحية تقريباً

(٩٠ في المائة) في الشمال، ولكن العديد من تلك المراكز لا يزال يعتمد اعتمادا كبيرا في تقديم الخدمات على الدعم المقدم من الشركاء في المجال الإنساني.

٤٥ - وقد أسفرت الحوادث التي وقعت مؤخرا في كيدال إلى تشريد محدود، حيث فرّ حوالي ٢١٥ ٤ شخصا إلى أماكن مختلفة في منطقتي كيدال وغاو. ولّبت الجهات الفاعلة الإنسانية الاحتياجات ذات الأولوية لهؤلاء الأفراد في مجالات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والغذاء والمأوى والرعاية الصحية. وقد جرى بدعم من البعثة تخزين مؤن الطوارئ مسبقا في غاو، بما في ذلك قِرب المياه والخيام ومستلزمات الصرف الصحي والنظافة الصحية. وغادرت غاو في ٢٥ أيار/مايو تسع شاحنات تابعة لبرنامج الأغذية العالمي متوجهة إلى كيدال لإيصال ١٩٤ طنا من الأغذية. وقدمت مساعدات إلى ما يقرب من ٦٠ مشردا طلبوا اللجوء في مخيم البعثة في كيدال.

٤٦ - وفي ٢٦ أيار/مايو، لم يتلقَّ الفريق العامل سوى ١٩,٣ في المائة من مبلغ الـ ٥٦٨ مليون دولار اللازم لتمويل خطة الاستجابة الاستراتيجية في مالي لتلبية الاحتياجات الإنسانية واحتياجات الإنعاش المبكر. وتتعاظم التحديات التي يواجهها الشركاء في المجال الإنساني في تلبية الاحتياجات المحددة والتصدي لأي أزمة مفاجئة.

## ثامنا - إنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي

٤٧ - في ٢٦ أيار/مايو، بلغ قوام القوة العسكرية للبعثة ٢٨٠ ٨ فردا، من ضمنهم ٥٢ امرأة، أي ما يمثل نسبة ٧٤ في المائة من المجموع المأذون به والبالغ ٢٠٠ ١١ فردا. وتعكف البعثة على إعادة النظر في توزيع قواتها بحيث يعكس زيادة تركيز الأفراد في شمال مالي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ازداد قوام القوة العسكرية للبعثة بوصول ١ ٨٣٧ جنديا، بما في ذلك كتيبة مشاة تم نشرها مؤقتا في منطقة التجمع في ديابالي، وستُنقل إلى غاو حالما تسمح بذلك الترتيبات اللوجستية والترتيبات المتعلقة بالبنية التحتية. ويجري حاليا إنشاء مقر لوحدة دمج جميع مصادر المعلومات في مطار باماكو، في حين يجري في غاو نشر وحدة للقوات الخاصة وأصول لوحدة الدمج المذكورة. وستُسهّم وحدة الدمج إسهاما كبيرا في تعزيز قدرات البعثة على صعيد إدراك الحالة القائمة. كما أن النشر الكامل لوحدة نهرية وإعادة نشر سريتي إبطال الذخائر المتفجرة من منطقة التدريب في كاتي إلى موقعيهما النهائيين في غاو وتمبوكتو سيزيد من تعزيز القدرات العملية لقوة البعثة.

٤٨ - وفي ما يتعلق بالقدرات الطبية، ففي ٢٣ نيسان/أبريل، بدأ تشغيل مستشفى من المستوى الثاني في غاو، إضافة إلى مستشفى من المستوى الثاني في سيفاريه. ولا تزال أعمال بناء المستشفى العسكري الثالث من المستوى الثاني في تمبوكتو جارية. وتقوم البعثة بتحسين قدرة الإجلاء الطبي الجوي لديها من خلال إبرام ترتيب مع مقدمي خدمة تجاريين.

٤٩ - وأصبح من وحدات التمكين الهامة الأخرى المنشورة ثلاث سرايا هندسية وسريتي إشارة، وسرية لصيانة المطارات، وسرية نقل. إلا أن إحدى السريتين الهندسيتين قد تم نشرها دون معظم معداتها. وعلى الرغم من أن البعثة قد استلمت الآن أربع طائرات عمودية هجومية، فإنها لا تزال تفتقر إلى طائرات عمودية عسكرية متعددة الأغراض، مما يعيق بشدة قدرتها على التنقل جواً. وقد تم تشكيل كتيبة مشاة، وكتيبة احتياطية، ووحدة لتقديم خدمات المطارات، وعناصر إضافية لوحدة دمج جميع مصادر المعلومات، وثلاث وحدات طائرات عمودية متعددة الأغراض، ووحدة طائرة عمودية مسلحة، وسرية شرطة عسكرية، وسريتين لحماية القوات، ولكنها لم تُنشر بعد.

٥٠ - وتوالى بذل الجهود في الفترة المشمولة بالتقرير لنقل المعدات التي يوفرها الصندوق الاستئماني دعماً لبعثة الدعم الدولية ذات القيادة الأفريقية في مالي. وقد سُلم حتى تاريخه إلى الوحدات السابقة التابعة لبعثة الدعم الدولية ما مجموعه ١٦ مركبة و ١٠٨ حاويات بما مخازن للدفاع الميداني ووحدات سكن ومولدات كهربائية ولوازم أخرى. ولم تحقق مستويات العديد من هذه الوحدات بعد معايير وحدات الأمم المتحدة أو معايير الدعم الذاتي. وما زال هناك ثمان مركبات ومعدات أخرى في انتظار التوزيع رهناً بموافقة البلدان المعنية المساهمة بقوات.

٥١ - ويجري تنفيذ مشاريع رئيسية متعددة من المشاريع الهندسية ومشاريع الهياكل الأساسية، منها أعمال التشييد الأفقية الجارية في خمس قواعد رئيسية (غاو وكيدال وموبتي وتيساليت وتمبوكتو)؛ ومعسكر للمرور العابر في مطار باماكو - سينو؛ وبناء مدرج طائرات مواز من اللاتريت في غاو؛ وتوسيع مدرج كيدال وتيساليت. وتجري حالياً أعمال صيانة المدرجات في غاو وكيدال وتيساليت. وتكتسي هذه الأنشطة أهمية بالغة، سواء فيما يتعلق بتحسين قدرة البعثة على إيواء الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين، أو فيما يتعلق بتحسين سبل توفير الأصول حيثما كانت هناك حاجة إليها. وقد نقلت البعثة العديد من خدمات الدعم من المقر المؤقت في فندق "لاميتيه" إلى قاعدة لوجستية مؤقتة تبعد عنه نحو ٥ كيلومترات، وذلك لتقليل حجم وجودها في باماكو. وتجري البعثة حالياً مشاورات مع حكومة مالي لتحديد أماكن مقر البعثة في المستقبل.

٥٢ - وقد تم إلى حد بعيد تعزيز عنصر الشرطة في البعثة حيث أصبح يعدّ ٩٧٩ فردا من بينهم ٥١ ضابطة، أي ٦٩ في المائة من مجموع أفراد الشرطة المأذون به البالغ ١٤٤٠ فردا في ٢٦ أيار/مايو. وارتفع عدد فرادى ضباط الشرطة المنتشرين إلى ١٢٢ ضابطا، أي ٣٨ في المائة من القوام المأذون به والبالغ ٣٢٠ ضابط شرطة. ولا تزال ست وحدات من الشرطة المشكلة موجودة في الميدان (٨٥٧ فردا، أي ٧٧ في المائة من القوام المأذون به والبالغ ١١٢٠ فردا).

٥٣ - وفي ٢٧ أيار/مايو، كان قد نشر من أصل القوام المأذون به البالغ ٦٧٢ موظفا مدنيا دوليا ٤٦٩ موظفا، من بينهم ١٤٤ موظفة، أي ٣١ في المائة منهم. ومن أصل وظائف متطوعي الأمم المتحدة المأذون بها البالغ ١٤٥ وظيفة، تم شغل ٨٤ وظيفة من بينها ٣٦ وظيفة تشغلها نساء (٤٣ في المائة). ومن أصل الوظائف الوطنية المأذون بها البالغ عددها ٧٨١ وظيفة، بلغ مجموع عدد الموظفين الوطنيين الذين التحقوا بوظائفهم ٣٠٨ موظفين، منهم ٧٨ امرأة (٢٥ في المائة).

## تاسعا - التنسيق الدولي

٥٤ - في ٢٨ و ٢٩ آذار/مارس، حضر ممثلي الخاص الدورة العادية الرابعة والأربعين لاجتماع هيئة رؤساء دول وحكومات بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي عُقدت في ياموسوكرو. وأشاد رؤساء الدول والحكومات في اجتماعهم بعودة النظام الدستوري في مالي. ورحبوا بالتوقيع على أسلوب تجميع الجماعات المسلحة ودعوا إلى أن تنفذ جميع الأطراف في الاتفاق الأولي تنفيذا كاملا. وحثوا حكومة مالي على أن تضطلع بالمسؤولية الكاملة عن إجراء حوار شامل بين الماليين.

٥٥ - وعقد "منتدى التنسيق لمنطقة الساحل" اجتماعه الثاني في باماكو في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٤، في إطار رئاسة مالي التناوبية للمنتدى لفترة سنتين. واعتمد المشاركون خريطة الطريق لفترة تولى مالي منصب رئاسة المنتدى، وحددوا التزامهم بتعزيز تنسيق تخصيص الموارد لمبادرات التعاون الإقليمي وترشيده.

## عاشرا - الجوانب المالية

٥٦ - اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٥٩/٦٨ المؤرخ ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، مبلغا قدره ٦٠٢ مليون دولار للإنفاق على البعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، يشمل مبلغ ٣٦٦,٨ مليون دولار

المأذون به سابقا للبعثة للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. بموجب أحكام قرارها ٢٨٦/٦٧.

٥٧ - وجرى تقديم الميزانية المقترحة للبعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، البالغ قدرها ٨١٢,٧ مليون دولار، إلى الجمعية لتتخذ خلالها الجزء الثاني من دورتها الثامنة والستين المستأنفة.

٥٨ - وفي ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤، بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ما قدره ١٣٢,٦ مليون دولار. وبلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ما قدره ١ ٢١٦,٠ مليون دولار.

٥٩ - وفي ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤، تم سداد التكاليف المتعلقة بالقوات/وحدات الشرطة المشكّلة للفترة الممتدة حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤، في حين تم سداد التكاليف المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات للفترة الممتدة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وفقاً لجدول السداد ربع السنوي.

## حادي عشر - الاستعراض الاستراتيجي للبعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي

٦٠ - استبقا لمداوات مجلس الأمن بشأن تجديد ولاية البعثة، أجرت إدارة عمليات حفظ السلام استعراضا استراتيجيا للبعثة شمل قيام فريق متعدد الأبعاد بقيادة الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام بزيارة إلى مالي في الفترة من ٤ إلى ٩ أيار/مايو. وكان الغرض من هذه المبادرة القيام، بعد سنة من إنشاء البعثة، باستعراض الافتراضات الأساسية التي تم تصميم البعثة استنادا إليها، وذلك بهدف تقديم توصية بالتغييرات الممكن إدخالها على ولاية البعثة أو على استراتيجية تنفيذها في ضوء التطورات الكبيرة التي طرأت عليها منذ أن أذن بها. وأجرى الفريق مشاورات مع الحكومة والمجتمع المدني في كل من باماكو وفي الشمال، ومع قيادة الجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق الأولي، والشركاء الدوليين وجهات عديدة أخرى. وعقدت أيضا في المقر مشاورات مع أهم الجهات الدولية والإقليمية الفاعلة، إضافة إلى البلدان المساهمة بقوات عسكرية و بأفراد الشرطة.

٦١ - وخلص الاستعراض إلى أن أهم الجوانب السياسية للتطور المستجد في السياق الاستراتيجي منذ نيسان/أبريل ٢٠١٣ تتمثل في استعادة النظام الدستوري، وإزاحة العصابة العسكرية التي دبرت لانقلاب آذار/مارس ٢٠١٢ والتقدم المحدود المحرز في عملية المصالحة.

ورغم هذه المنجزات، لا يزال يتعين إنجاز العديد من الجوانب الهامة لتحقيق الاستقرار في مالي، بما في ذلك معظم المهام المنصوص عليها في ولاية البعثة. وتمثل هذه الجوانب بخاصة في تحقيق الاستقرار في الشمال ودعم استعادة سلطة الدولة وحقوق الإنسان وحماية المدنيين وتحقيق المصالحة الوطنية والمصالحة بين المجتمعات المحلية. ويظل إحراز التقدم في جميع هذه المجالات مرهونا بالمفاوضات السياسية بين الحكومة والجماعات المسلحة، مما يبرز الأهمية المحورية لإحراز التقدم في العملية السياسية في إنجاز ولاية البعثة.

٦٢ - وقد أعربت السلطات المنتخبة عن رغبتها في تولي القيادة الوطنية للعملية السياسية، غير أنه لم يجرز سوى تقدم محدود منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. ومما قد يبعث على التفاؤل أن الحكومة عينت ممثلاً سامياً للحوار الشامل بين المالين، غير أنه لا توجد في الوقت الحاضر رؤية مشتركة بين الحكومة والجماعات المسلحة بشأن طريق المضي قدماً في العملية السياسية، بما فيها إطار مفاوضاتها وجدول أعمالها وجدولها الزمني والأطراف المشاركة فيها وكيفية ربط الصلة بينها وبين الحوار الأعم بين المجتمعات المحلية. وتؤكد الاشتباكات التي وقعت مؤخراً في كيدال وما نجم عنها من توسع في المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة أن ثمة حاجة ملحة إلى تحقيق تقدم في العملية السياسية.

٦٣ - وعلى الصعيد المحلي، لا تزال الحالة الإنسانية والأمنية، وبخاصة استمرار التوتر بين مختلف المجتمعات المحلية في جميع أنحاء الشمال، مصدر قلق كبير. ولا تزال المسائل المتعلقة بالحكومة، كمسألة الفساد، من المحركات الرئيسية للتراع الدائر في مالي، ولا بد من التصدي لها في إطار استراتيجية تحقق الاستقرار على المدى الطويل. ولا يزال كذلك الاتجار بالأشخاص والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية من العوامل التي تسهم في إشاعة أجواء انعدام الأمن في جميع أنحاء الشمال.

٦٤ - وبعد التحسينات الأولى التي طرأت في عام ٢٠١٣، أخذت الحالة الأمنية في شمال مالي في التدهور ابتداءً من عام ٢٠١٤. ومما يزيد من إشاعة أجواء انعدام الأمن في الشمال ارتفاع عدد الحوادث الناجمة عن الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع التي يستهدف معظمها قوات الأمن المالية والدولية. غير أن المخاطر الأمنية التي تهدد السكان هي في الغالب، خلافاً للافتراضات الأولية، مخاطر تتصل باللصوصية وأعمال العنف بين المجتمعات المحلية، وبخاصة في المناطق التي يعود إليها اللاجئون والمشدون داخليا وعلى امتداد المحاور التجارية. ويعرقل انعدام الأمن هذا العودة إلى الحياة الطبيعية واستئناف الأنشطة الاقتصادية والإنمائية.

٦٥ - وعلى الرغم من زيادة وجود قوات الدفاع والأمن المالية في الشمال في العام الماضي، اتضح من الاستعراض أن أداء هذه القوات لا تزال تعثره ثغرات خطيرة في القدرات وأنها

ستظل في المستقبل المنظور بحاجة إلى المساعدة الدولية. وقد يطلب إلى البعثة أن تضطلع بدور أكبر في هذا المجال، ولا سيما وأن عملية سيرفال أخذت تخفض قوامها تدريجياً في مالي وهي في صدد اتخاذ موقع لها على الصعيد الإقليمي. وحتى يصبح بإمكان قوات الدفاع والأمن المالية أن تضطلع بمهام مكافحة الإرهاب، يظل هناك ما يثبت صحة الافتراضات الأولية المتمثلة في الحاجة إلى قوة موازية تتولى التصدي لاستمرار وجود الجماعات الإرهابية في شمال مالي. ويبدو أن عملية سيرفال عازمة على مواصلة الاضطلاع بهذا الدور ولكن بشكل جديد.

٦٦ - وحتى تاريخه، ركزت استراتيجية البعثة المتبعة لدعم الأمن وتحقيق الاستقرار على تأمين وجود ثابت لها في المراكز السكانية الرئيسية على نحو يتماشى مع أحكام قرار مجلس الأمن ٢١٠٠ (٢٠١٣). وتتطلب الحالة الراهنة إدخال بعض التعديلات ليتسنى لقوات الأمن المالية والبعثة السيطرة تدريجياً على المناطق المتاخمة للمراكز السكانية، بما في ذلك المحاور التجارية، بغية قطع طريق الوصول إليها أمام الجماعات الإرهابية والمجرمين. ومما يعرقل هذه الجهود التي تبذلها البعثة امتلاكها لقدرات غير كافية في مجالي التنقل والتغطية الجوية. وتعكف البعثة على إعداد خطة منقحة لتوزيع القوات تقترح قيام البعثة تدريجياً بإعادة نشر معظم أصولها وربما توسيع نطاق البعثة لتشمل عدداً من المواقع الإضافية شمال شريط نهر النيجر. غير أن الخطط المرسومة في هذا الصدد تفوق القدرة الحالية للبعثة على البناء وتقديم الدعم، وهي قدرة تركز على إنشاء قواعد في مواقع الانتشار الرئيسية للبعثة عملاً بما خطط له في البداية. وتظل سلامة الموظفين وأمنهم أيضاً من الشواغل الرئيسية نظراً للخطر المستمر الذي يهدد أفراد الأمم المتحدة وغيرهم جراء الهجمات التي ينعقد فيها التكافؤ والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وعمليات الاختطاف. وبالتالي، ستكون قدرة البعثة على نشر موظفين مدنيين، بمن فيهم موظفو الدعم، لبناء مواقع انتشار إضافية في الأماكن النائية وتزويد هذه المواقع بالأفراد والإبقاء عليها خاضعة لقيود شديدة. وإذا ما أبدت الأطراف التزاماً حقيقياً بعملية تجميع الجماعات المسلحة التي لن تنجح العملية السياسية بدونها، فسيتعين عندئذ على البعثة أيضاً أن تكون على استعداد لأن تقدم الدعم الكامل لعملية التجميع. غير أن هذا الأمر ستترب عليه آثار أخرى فيما يتعلق بالدعم.

٦٧ - وخلال المناقشات التي أجريت مع فريق الاستعراض، اقترح المسؤولون الحكوميون تعزيز التنسيق بين قوات الدفاع والأمن المالية والبعثة، وطلبوا أن تقدم البعثة لهذه القوات في شمال مالي دعماً عملياً. وإذ لاحظ الفريق أن زيادة قدرة قوات الدفاع والأمن المالية على إحلال الأمن في الأراضي المالية تظل في صميم الغاية النهائية التي تنشدها البعثة

فيما يتعلق بالأمن، فإنه أيد المقترحات الداعية إلى تعزيز التنسيق وأحاط علماً على النحو الواجب بالطلب المتعلق بتقديم الدعم المذكور. وقبل تقديم توصية مفصلة إلى مجلس الأمن بشأن هذه المسألة، سيتعين إجراء المزيد من التحليل للمخاطر والفرص، ولا سيما فيما يتعلق بالآثار المحتمل لتزويد قوات الدفاع والأمن المالية بالدعم العملياتي على العملية السياسية.

٦٨ - ولا تزال عملية إعادة نشر الإدارة والخدمات الحكومية ضعيفة نسبياً في جميع أنحاء المناطق الشمالية، وهو ما يقوض شرعية الدولة بين السكان المحليين ويغذي استمرار عدم الاستقرار. وخلال الاستعراض الاستراتيجي، شدد جميع المخاطبين على ضرورة زيادة التركيز على أولويات تحقيق الاستقرار كتحسين الأمن على المستوى دون الإقليمي، وإعادة إرساء سلسلة الإجراءات الجنائية وزيادة إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية الرئيسية، باعتبار ذلك عاملاً حاسماً لعودة اللاجئين والمشردين داخلياً واستئناف النشاط الاقتصادي العادي.

٦٩ - وإذ تقبل مالي على المرحلة التالية من عملية تحقيق الاستقرار، ستزيد أهمية الحاجة إلى تحقيق التزام على نحو أوثق بين أنشطة البعثة وأنشطة السلطات الوطنية. وتتطلب جميع جوانب ولاية البعثة أن تتخذ الأطراف الحكومية الفاعلة إجراءات منسقة، مما يبرز ضرورة توثيق التعاون على أساس رؤية مشتركة.

٧٠ - وعلى أساس هذا التقييم، أسفر الاستعراض الاستراتيجي عن التوصيات التالية الداعية إلى إدخال تعديلات على ولاية البعثة:

(أ) ينبغي لمجلس الأمن أن يؤكد مجدداً أن العملية السياسية بالصيغة التي اتفقت عليها الأطراف في اتفاق واغادوغو الأولي المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣ لا تزال تشكل الركن الأساسي في تنفيذ الولاية، وأن يعيد تأطير الدور السياسي للبعثة بوصفه يشمل "بذل المساعي الحميدة وتقديم الدعم التيسيري" للعملية، بما في ذلك تنسيق المبادرات الإقليمية والدولية؛

(ب) ينبغي لسلطات مالي أن تضع رؤية مشتركة للمضي قدماً في الجهود المبذولة مع البعثة، مع تحديد مسؤوليات كل منهما فيما يتعلق بجميع جوانب تنفيذ الولاية، وصياغة "نقاط مرجعية" تُعرض على مجلس الأمن للموافقة عليها؛

(ج) ينبغي الحفاظ على الحد الأقصى للقوام الحالي للقوات وأفراد الشرطة في البعثة، وينبغي للبعثة كذلك التوسع من نطاق وجودها الثابت والمتنقل في الشمال، في حدود إمكانياتها وقدراتها، كجزء من استراتيجية متكاملة لتحقيق الاستقرار في سياق

التحديات غير المتوقعة، بالتنسيق مع توسيع نطاق وجود المؤسسات والشركاء على الصعيد الوطني وبالتزامن مع التقدم المحرز في العملية السياسية؛

(د) ينبغي أن يؤذن للبعثة، استجابةً للطلب الوارد من سلطات مالي، بتقديم الدعم لتنظيم وإجراء الانتخابات المحلية وإصلاح النظام الانتخابي في سياق لامركزي، وتوفير الدعم أيضاً لنظام العدالة الانتقالية والقضاء العسكري وبناء قدرات وكالات إنفاذ القانون في مالي في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص. وقد يود مجلس الأمن كذلك النظر في توجيه طلب إلى البعثة لاستكشاف سبل تعزيز التنسيق مع قوات الدفاع والأمن المالية رهنأً بإجراء تقييم للمخاطر وفي إطار الامتثال لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان.

٧١ - وأوصى الاستعراض أيضاً بمواصلة الجهود المبذولة لنقل مركز ثقل البعثة إلى الشمال مع التسليم بأن توسيع نطاق تغطية أنشطة البعثة في الشمال أمر يتطلب التخطيط له وتحديد مراحل مع إيلاء الاعتبار الكامل لما تواجهه البعثة من قيود مالية وقيود أخرى على مستوى الدعم والأمن.

## ثاني عشر - ملاحظات

٧٢ - يساورني بالغ القلق إزاء تطورات الأحداث المأساوية التي طرأت في مالي منذ ١٧ أيار/مايو. فاستئناف الأعمال العدائية والحالة السائدة في الجزء الشمالي من البلد يشكلان انتهاكا واضحا لا سبيل إلى قبوله لنص وروح الاتفاق الأولي المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣. واحتلال الجماعات المسلحة المتواصل لأجزاء من الشمال هو أيضاً انتهاك خطير للاتفاق الأولي.

٧٣ - وأرحب بوقف إطلاق النار الموقع بين حكومة مالي والجماعات المسلحة بتيسير من رئيس الاتحاد الأفريقي، محمد ولد عبد العزيز رئيس موريتانيا، وممثلي الخاص، ألبرت جيرارد كويندرز. وأدعو جميع الأطراف إلى احترام أحكامه بدقة. وقد أفضت الأعمال العدائية إلى تغيير المشهد الأمني في شمال مالي بما ينطوي عليه ذلك من مخاطر على الأمن الدولي. ولا يمكن أن يستمر هذا الوضع على حاله. وتظل الأمم المتحدة ملتزمة التزاما راسخا بسيادة مالي ووحدتها وسلامتها الإقليمية، وبالدعم الحثيث لتنفيذ الاتفاق الأولي بما في ذلك إجراء حوار شامل.

٧٤ - وعلى سبيل الأولوية العاجلة، يجب احترام أحكام اتفاق وقف إطلاق النار احتراماً تاماً، وإعادة إرساء المؤسسات المنصوص عليها في الاتفاق الأولي دون تأخير، وخاصة لجنة

الرصد والتقييم واللجنة التقنية المختلطة المعنية بالأمن، وقبول جميع الأطراف المعنية لتلك المؤسسات. وإني على ثقة بأن إحياء هذه الآلية سيساعد في صياغة طرائق وقف إطلاق النار وإيجاد سبل المضي قدما. ومثلي الخاص والبعثة على استعداد لدعم تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار وإعادة إطلاق عملية السلام بما يتمشى مع الاتفاق الأولي.

٧٥ - ولا سبيل إلى إيجاد حل دائم للتحديات الأمنية في الشمال دون مباشرة عملية سياسية تمهد الطريق لإعادة إرساء القانون والنظام على وجه كامل، وإتاحة الخدمات العامة على قدم المساواة لجميع المالىين، والمصالحة بين المجتمعات المحلية. ويجب على جميع الأطراف أن تتصرف بما يعبر عن التزامها المتجدد بالاتفاق الأولي باعتباره إطارا لمخادشات تفضي دون تأخير إلى إطلاق حوار سياسي شامل ورسمي تطبعه الجديدة. وأخشى بشدة أن تستغل الجماعات الإرهابية فرصة غياب العملية السياسية لكي تستهدف القوات المالية والدولية وتهدد المدنيين في الشمال. وحتى قبل استئناف الأعمال العدائية في الآونة الأخيرة، أدت الهجمات المنفذة بالصواريخ وبالآجهزة المتفجرة اليدوية الصنع إلى بث حالة من الرعب وإلى إبطاء عملية المصالحة.

٧٦ - وإني أدين الفظائع التي ارتكبت خلال الأعمال العدائية الأخيرة، ولا سيما قتل ثمانية مدنيين، منهم ستة موظفين، على يد الجماعات المسلحة في كيدال. وفي هذا الصدد أعرب عن خالص التعازي لأسر الضحايا. ولا بد من تحديد هوية مرتكبي هذه الجرائم الشنيعة ومتابعتهم أمام القضاء. وينبغي إنشاء لجنة دولية للتحقيق، حسبما اتفقت عليه الأطراف في اتفاق وقف إطلاق النار، في أقرب وقت ممكن لإثبات حقيقة ما وقع. والأمم المتحدة على استعداد لتوفير الخبرة والدعم التقني اللازمين لإنشاء هذه اللجنة.

٧٧ - وتتحمل حكومة مالي، تحت قيادة الرئيس إبراهيم بوبكر كيتا، المسؤولية الرئيسية عن التصدي للتحديات التي تواجه مالي وعن حماية المدنيين في جميع أنحاء البلد. وكخطوة أولى لا غنى عنها، لا بد لأطراف النزاع من التخلي عن منطق الحرب والالتزام بعملية السلام. ولن يتسنى إيجاد حلول مستدامة للنزاع إلا إذا كان زمام أمور هذه العملية في يد المالىين. وأحث الحكومة والجماعات المسلحة وكافة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني على مضاعفة ما تبذله من جهود من أجل العمل معا بشكل جدي، وبتعاون وثيق مع مثلي الخاص، على إرساء عملية تحقق آمال الشعب المالي. ولا سبيل إلى قبول استمرار الوضع الراهن. والإنجازات التي تحققت منذ عام ٢٠١٣، بما في ذلك نجاح الانتخابات الرئاسية والتشريعية والعودة التدريجية للإدارة الحكومية في الشمال، تدل على رغبة جميع المالىين في إعادة إرساء أسس دولة قوية حيوية. بل إن الأحداث المأساوية الأخيرة تضيف قدرا أكبر من

الأهمية على المضي دون إبطاء نحو مباشرة عملية حوار شامل للجميع يلتف في إطارها كل مواطني مالي حول مجموعة من القضايا يتفق عليها جماعيا ويتعين التصدي لها من أجل بلوغ تسوية سلمية نهائية. ويحدوني الأمل في أن يتيح تعيين الرئيس كيتا لممثل سام لتيسير محادثات السلام زحما جديدا لهذه الجهود.

٧٨ - والمبادرات المتعددة التي اتخذتها بلدان المنطقة دعما للعملية السياسية، بإيعاز من السلطات المالية وشركائها، تُظهر بوضوح القلق الذي يساور المنطقة إزاء استمرار عدم الاستقرار في مالي. وأحث جميع الجهات الفاعلة المشاركة في هذه المبادرات إلى السعي إلى تحقيق قدر أكبر من الاتساق في تلك الجهود بالتنسيق الوثيق مع الأمم المتحدة. وسيواصل ممثلي الخاص بذل مساعيه الحميدة من أجل تقديم المساعدة على نحو استباقي في جهود المصالحة وعمليات التفاوض.

٧٩ - ويجب على الجماعات المسلحة التفاوض بحسن نية ودون إبطاء. وأرحب بجميع الجهود، بما فيها جهود الجهات الفاعلة الإقليمية، من أجل إيجاد أوجه التآزر والتماسك في ما بين الحركات المسلحة، بهدف مباشرة مفاوضات بناءة وفعلية مع الحكومة. ويجب على جميع المالمين المشاركين في هذه العملية المشاركة فيها في إطار من الاحترام التام لسيادة مالي وسلامتها الإقليمية ووحدها. ويتعين بلورة توافق في آراء جميع الأطراف بشأن العناصر التي تقوم عليها محادثات السلام وحدولها الزمني من أجل وضع عملية فعلية لتجميع القوات، وتلك مسؤولية تظل على عاتق الأطراف. وستتطلب هذه الجهود تقديم المجتمع الدولي لدعمٍ مطرد.

٨٠ - وفي تقريري السابق، رحبت بإنشاء لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة. وأكرر دعوتي الحكومة لكي تكفل حياد هذه الهيئة ونزاهتها واستقلالها في عملها. وأجد ما يشجعني أيضا في التحقيقات وجلسات الاستماع القضائية الجارية في عدد من القضايا البارزة، بما فيها قضية القبعات الحمر والتمرد في كاتي. وتعد هذه الجهود خطوات إيجابية هامة نحو مكافحة الإفلات من العقاب، شريطة أن تتسم بالاستدامة. ومع ذلك، يساورني القلق لأنه على الرغم من إحراز بعض التقدم بادئ الأمر، تعرضت عملية إعادة إرساء السلطة القضائية والإدارة الحكومية واضطلالهما بمهامهما في جميع أنحاء البلد لانتكاسة كبيرة من جراء استئناف الأعمال العدائية مؤخرًا.

٨١ - وأشعر بالقلق أيضا لاستمرار حالة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في مالي. وأدعو شركاء مالي الدوليين إلى تمويل العجز المسجل في النداء الإنساني.

٨٢ - وأشجع مجلس الأمن على النظر، في إطار مداولاته المتعلقة بتحديد ولاية البعثة، في النتائج التي توصل إليها الاستعراض الاستراتيجي والتوصيات ذات الصلة على النحو المبين في الفقرة ٧١ أعلاه فيما يتعلق بضرورة تحقيق ما يلي: (أ) تعديل الدور السياسي للبعثة مع كفالة أن تبقى العملية السياسية حجر الأساس لتنفيذ الولاية؛ (ب) وضع نقاط مرجعية مشتركة لتنفيذ الولاية في سياق الجهود الرامية إلى تحسين عنصر التزامن في تنفيذ الأنشطة؛ (ج) الحفاظ على الحد الأقصى للقوام الحالي للقوات وأفراد الشرطة، مع توسيع المساحة التي تغطيها أنشطة البعثة في الشمال لتشمل مناطق أخرى غير المراكز السكانية الرئيسية، وذلك كجزء من استراتيجية متكاملة لتحقيق الاستقرار رهناً بالقيود الأمنية واللوجستية؛ (د) إضافة مهام في إطار الولاية من أجل تقديم الدعم للانتخابات المحلية، ونظام العدالة الانتقالية، وبناء القدرات في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص، وتعزيز التنسيق مع قوات الدفاع والأمن المالية رهناً بإجراء تقييم للمخاطر وفي إطار الامتثال لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. وأوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية البعثة بقوامها من الأفراد النظاميين المأذون به حالياً الذي يصل إلى ١١ ٢٠٠ فرد من الأفراد العسكريين و ١ ٤٤٠ فرداً من أفراد الشرطة، لفترة سنة واحدة حتى ١ تموز/يوليه ٢٠١٥. وأحث في الوقت نفسه جميع الدول التي تعهدت بتوفير الأفراد النظاميين والعتاد للبعثة، أو التي تقدم الدعم إلى البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، على التعجيل بوصول ما لا يزال يُنتظر نشره من الأفراد والعتاد إلى البعثة.

٨٣ - وإن تنفيذ التعديلات المقترح أعلاه إدخالها على الولاية سي طرح أمام البعثة تحديات هائلة بالنظر إلى القيود الشديدة التي تواجهها في مجالي الدعم والأمن. وفي هذا الصدد، يتعين تعزيز الدعم المقدم إلى البعثة وتوطيد بناء قدراتها. وسيتعين ترتيب الأولويات على صعيد الجهود المبذولة، والإقرار بأنه سيلزم تمديد مواعيد إنجاز المشاريع القائمة والجديدة وبأن التنفيذ سيكون مكلفاً.

٨٤ - ويظل العمل السياسي المتواصل من جانب مجلس الأمن أمراً لا غنى عنه لإحراز تقدم سريع في العملية السياسية. ولا غنى أيضاً عن اتباع شركاء مالي الثنائيين والمؤسسات المالية الدولية لنهج متسق من أجل إحراز التقدم في المجالات الحاسمة في تحقيق الاستقرار في البلد، ولا سيما في ما يتعلق بالحوكمة والمفاوضات السياسية، من أجل نجاح تنفيذ الولاية.

٨٥ - وفي الختام، أود أن أشيد بممثلي الخاص في مالي، ألبرت جيرارد كويندرز، وبالأفراد النظاميين والموظفين المدنيين في البعثة لما يبذلونه من عمل شاق متواصل في ظل ظروف غاية في الصعوبة. وأتقدم بالشكر أيضاً إلى جميع البلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد الشرطة،

وإلى الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي والشركاء  
الثنائيين، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمنظمات غير الحكومية، وجميع  
الشركاء الآخرين على إسهاماتهم الهامة في دعم عملية السلام في مالي.



## المرفق الثاني

بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي:  
قوامها من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٤

البلد	العنصر العسكري			عنصر الشرطة		
	ضباط الأركان العسكريون والوحدات			فرادى ضباط الشرطة ووحدات الشرطة المشكلة		
	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع
الأردن	١	صفر	١	٢	صفر	٢
إستونيا	١	صفر	١	صفر	صفر	صفر
ألمانيا	٥٩	٣	٦٢	٤	١	٥
إيطاليا	٢	صفر	٢	صفر	صفر	صفر
بنغلاديش	١ ٤٤٤	٤	١ ٤٤٨	١٣٩	صفر	١٣٩
بنن	٢٥٧	صفر	٢٥٧	٩	١	١٠
بوركينافاسو	٨٥٤	١٠	٨٦٤	١١	١	١٢
بوروندي	صفر	صفر	صفر	٤	صفر	٤
تركيا	صفر	صفر	صفر	٦	صفر	٦
تشاد	١ ١٣٨	صفر	١ ١٣٨	٧	صفر	٧
توغو	٩٣٤	٣	٩٣٧	١٥٥	صفر	١٥٥
تونس	صفر	صفر	صفر	١	صفر	١
جزر تشانيل	صفر	صفر	صفر	صفر	٠	صفر
الجمهورية الدومينيكية	١	١	٢	صفر	صفر	صفر
جمهورية الكونغو الديمقراطية	صفر	صفر	صفر	٣	١	٤
الدانمرك	٤٢	٢	٤٤	صفر	صفر	صفر
رواندا	٦	صفر	٦	١٢٥	١٧	١٤٢
السنغال	٦٠٠	٢	٦٠٢	٢٨٣	١	٢٨٤
السويد	٥	صفر	٥	٢	١	٣
سويسرا	١	صفر	١	صفر	١	١
سيراليون	٥	صفر	٥	صفر	صفر	صفر
شيلي	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
الصين	٣٨٩	١٢	٤٠١	صفر	صفر	صفر
غامبيا	٢	صفر	٢	صفر	صفر	صفر
غانا	١٦٠	صفر	١٦٠	١	صفر	١

عنصر الشرطة			العنصر العسكري			البلد
فرادى ضباط الشرطة ووحدات الشرطة المشكلة			ضباط الأركان العسكريين والوحدات			
المجموع	الإناث	الذكور	المجموع	الإناث	الذكور	
٢	١	١	١٦٩	صفر	١٦٩	غينيا
صفر	صفر	صفر	٢	صفر	٢	غينيا - بيساو
٥	صفر	٥	١٩	١	١٨	فرنسا
صفر	صفر	صفر	١	صفر	١	فنلندا
٦	صفر	٦	٠	صفر	صفر	الكاميرون
صفر	صفر	صفر	٣١١	٤	٣٠٧	كمبوديا
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	كندا
٦	صفر	٦	١٢٥	صفر	١٢٥	كوت ديفوار
صفر	صفر	صفر	١	صفر	١	كينيا
صفر	صفر	صفر	٤٩	صفر	٤٩	ليبيريا
٢	صفر	٢	صفر	صفر	صفر	مدغشقر
٢	صفر	٢	صفر	صفر	صفر	مصر
صفر	صفر	صفر	٢	صفر	٢	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
صفر	صفر	صفر	٤	صفر	٤	موريتانيا
صفر	صفر	صفر	٣١	صفر	٣١	النرويج
صفر	صفر	صفر	١٤٩	٤	١٤٥	نيبال
٧	١	٦	٨٦٥	٥	٨٦٠	النيجر
١٤٥	٢٦	١١٩	١١٨	١	١١٧	نيجيريا
١٢	صفر	١٢	٥٢٢	٧	٥١٥	هولندا
صفر	صفر	صفر	١٠	صفر	١٠	الولايات المتحدة الأمريكية
٥	صفر	٥	٥	صفر	٥	اليمن
٩٦٨	٥٢	٩١٦	٨٣٢١	٥٩	٨٢٦٢	المجموع